

حوكمة تقارير المراجعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية

أ/ شكري معمر سعاد¹

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تطبيق حوكمة الشركات وانعكاساتها على جودة ونزاهة التقارير المالية المعدة من طرف المراجع و مساهمتها في إعطاء معلومات مالية دقيقة و ذات مصداقية و تتميز بالشفافية والإفصاح المالي الكافي حول الوضعية المالية للمجتمع المالي (مساهمين، مستثمرين..الخ) في ظل الأزمات المالية وإظهار كيفية مواجهتها، و العمل على تضيق فجوة التوقعات بين أصحاب المصالح في المؤسسة و المراجع.

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، تقرير المراجعة، الإفصاح المالي والشفافية، الأزمات المالية.

Résumé

Cette étude a pour but de mettre en évidence l'application des règles liés a la gouvernance et ses conséquences sur la qualité et l'intégrité des rapports financière établis par l'auditeur ,et sa contribution de donner des informations financières exacte avec une crédibilité, qui se caractérise par sa transparence et sa déclaration financière suffisante concernant l'état financière de la société financière(contributeur, investisseur..), les crises financières et montrer comment les affronter ainsi de travailler pour réduire les écarts entre les groupes d'intérêts dans l'entreprise et les normes standardisés .

المقدمة:

مع تزايد الأزمات المالية التي يمر بها النشاط الاقتصادي العالمي في الفترة الأخيرة وانحيار بعض الشركات ذات الثقل الاقتصادي الكبير، وارتباط هذا الانحيار بأخطاء أو غش في حسابات تلك الشركات وتلقي كبرى مكاتب المراجعة اللوم إما على المشاركة في الغش والأخطاء أو على عدم الكشف عن تلك الأخطاء، طرحت العديد من التساؤلات حول مصداقية تقرير المراجع عن القوائم المالية للشركات، و حول مدى جودة مخرجات عملية المراجعة على الحسابات، فعلى سبيل المثال كان

¹ أستاذ مساعد -أ-، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

من بين أسباب انهيار شركة "إنرون" الأمريكية عام 2001 قيام مراجع حسابات الشركة بالجمع بين أعمال المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية بالإضافة إلى أخطاء وغش في حسابات الشركة بمبالغ كبيرة.

الإشكالية: بناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول في التساؤل التالي:

ما مدى إمكانية تصدي حوكمة تقارير المراجعة للأزمات المالية العالمية؟
و لمعالجة جوانب موضوعنا تطرقنا إلى محورين.

المحور الأول: الإطار النظري للأزمات المالية

لقد عرف العالم العديد من الأزمات المالية العالمية، فلكل منها أسبابها و آثارها على الاقتصاد العالمي، لكن الأزمة المالية العالمية الحالية التي يعيشها العالم فجرت الخوف من تدهور الاقتصاد العالمي بصورة تماثل الانهيار الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929.

أولاً- نظرة تاريخية لأهم الأزمات المالية العالمية:

من خلال هذا العنصر سنقوم بعرض أهم الأزمات المالية بداية بأزمة 1929 وصولاً إلى أزمة جنوب شرق آسيا لعام 1997.

1- الأزمة المالية الاقتصادية لسنة 1929 (أزمة الكساد الكبير):

الكساد هو مصطلح اقتصادي يطلق على انخفاض النشاط الاقتصادي بشكل كبير مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات و أرباح الشركات، كل هذا ساهم في انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين.¹

و بالعودة إلى الأزمة المالية الاقتصادية لعام 1929 لها العديد من الأسباب أهمها:²

- انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر 1929 فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل مما نتج عنه سلسلة من التصرفات التي أدت إلى زيادة التشاؤم و السعي نحو بيع الأوراق المالية، و هذا ما ساهم في انهيارها بشكل أسرع؛

- نفاذ فرص الاستثمار في سنة 1929 فعندما استمر الرواج لسبعة سنوات

1 رمزي محمود، الأزمة المالية .. و الفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص 15.
2 عبد العزيز عجايمة، محمد إسماعيل محمود، التطور الاقتصادي في أوروبا و العالم العربي، الدار الجامعية، لبنان، ص 208.

بلغ الاستثمار فيه الذروة ولكن الركود بدأ ابتداء من سنة 1928 يصيب قطاع البناء فظهرت البطالة؛

- لم يتأثر قطاع البناء فقط و إنما جميع الصناعات الأخرى، فحدث انهيار البورصة و هذا ما أدى إلى امتناع رجال الصناعة عن أي استثمارات جديدة؛

- نقص الاستهلاك (انخفاض الطلب) كان سببا مباشرا في حدوث الكساد في الصناعات الاستهلاكية التي أثرت على صناعات السلع الرأسمالية.

وخلال هذه الأزمة هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بسببة 13٪ ثم توالى الانهيارات في أسواق رأس المال و الجانب الحقيقي للاقتصاد الأمريكي.

فهذه الأزمة هي اضطراب حاد و مفاجئ على الأسواق المالية الأمريكية والتي صاحبها انهيار عدد من المؤسسات المالية¹.

و تتميز هذه الأزمة بالعديد من الخصائص نذكر منها:²

- كان لها ارتباط وثيق بالآزمات المالية الدورية في النظام الرأسمالي؛

- زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله؛

- استمرت الأزمة لفترة زمنية طويلة (من 1929 إلى 1933)؛

- انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في إنجلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 1,3٪ مقابل 5,5٪ عام 1929؛

- رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات مما نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول؛

- اختلاف درجات حدة الأزمة المالية النقدية من بلد إلى آخر، حيث انهارت أسعار الأوراق المالية في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية خلال خريف 1929 و امتدت إلى الدول الأوروبية في ربيع عام 1931..

2 أزمة الديون العالمية:

ظهرت هذه الأزمة على المستوى العالمي في الخمسينيات، وظهرت بشكل بارز للوجود في بداية الثمانيات في ظل تحرير القطاع المالي و المصرفي و إلغاء

¹ ثريا الحزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثارها على في الاقتصاديات العربية: التحديات و سبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28-29 أفريل 2009، ص 5.

² مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية: البورصة و مشكلاتها في عالم النقد و المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني 2000، ص 100.

القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، حيث شهدت البنوك التجارية والمؤسسات المالية الدولية توسعا كبيرا في الإقراض لحكومات الدول النامية، لكن الكثير من تلك الدول تعسر عليها تسديد فوائد و أقساط تلك الديون و لم تستطع الوفاء بالتزاماتها المالية التي قطعتها للبنوك والمؤسسات المالية العالمية الدائنة.

و من أهم هذه الأزمات نذكر:

2.1 انهيار البورصة في 1987:

اندلعت هذه الأزمة في "ول ستريت" بنيويورك في يوم الاثنين الموافق ل 19 أكتوبر حيث فقد مؤشر "داو جونز" 508 نقطة أي بنسبة 21,6% من مستواه السابق البالغ 2247 نقطة، و في نفس اليوم هبطت أسعار الأسهم في نيويورك بنسبة 26% و 22% في لندن و 17% في طوكيو.¹

و قد كان هذا الخلل في عدم التوافق بين العرض و الطلب في كل من الأسواق الحاضرة و أسواق العقود المستقبلية على حد سواء، إذ يعود هذا الأخير إلى سيل متدفق من أوامر البيع.

2.2 الأزمة المكسيكية 1994:

بدأت أزمة المكسيك عن طريق ضغوطات في سعر الصرف عندما تقرر تخفيض قيمة البيزو مقابل الدولار ب 13% ابتداء من 20 ديسمبر 1994، وهذا ما أدى إلى فقدان الثقة في قدرة المكسيك على معالجة ديونها مما أدى إلى خروج الأموال قصيرة الأجل هذا كله أدى إلى نفاذ احتياطي الصرف الأجنبي، و تدخلت السلطات النقدية بعد يومين من إقرار خفض البيزو إلى إقرار تعويمه، هذا ما أدى إلى أزمة ثقة و حالات زعر في بعض بورصات أمريكا اللاتينية، كل هذا أدى إلى فقدان العملة المكسيكية لحوالي 50% من قيمتها.

و لعل أبرز الأسباب التي أدت إلى الأزمة المكسيكية نذكر:²

- ضعف القدر التنافسية لمنتجاتها (1990 - 1994) بسبب ضعف صادرات واعتمادها بصفة كبيرة على الاستيراد؛
- معظم الأموال الأجنبية التي دخلت المكسيك كانت على شكل استثمارات

¹ نفس المرجع السابق، ص 102.

² Jean pierre fau gire, le système financier et monétaire international (crise et mutation), Nathan, 5 édition, paris, 2000, p 175.

الحفاظة المالية و كانت قيمة هذه الاستثمارات مربوطة بالبيزو، و مع ظهور الصلح لدى المستثمرين حول التطور المحتمل لسعر الصرف أدى إلى تزايد البيع مما نتج عنه هبوط أسعار هذه الأصول في السوق المالي المكسيكي والعجز في الميزان التجاري؛

- سوء الإدارة المالية و الاقتصاد و الاستجابة السريعة لشروط صندوق النقد الدولي و ذلك راجع إلى الضعف و الاختلاف في الأنظمة و القواعد التنظيمية.

3- الأزمة الآسيوية 1997:

شهدت دول جنوب شرق آسيا أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلندا بعد قرار الحكومة التايلندية تعويم عملتها مما أدى إلى عجز الحكومة في دعم هذه العملة بسبب المضاربات القوية التي تعرضت لها، و انتقلت بعدها إلى دول جنوب شرق آسيا الأخرى: (اندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، كوريا الجنوبية...الخ).

ومن الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة نذكر:¹

- انخفاض حاد في عملات الدول السابقة الذكر، و انخفاض قيمة عملة تايلندا عند تعويمها حيث كانت تعتمد قبل التعويم على سعر الصرف الثابتة؛
- ارتفاع التضخم في هذه البلدان خلال فترة قصيرة و لم تستطع الحكومات السيطرة عليه و الحد منه؛

- ضعف الرقابة الحكومية و نقص الشفافية المتمثلة في عدم دقة البيانات المنشورة عند نشاط الكثير من الأموال نحو الخارج؛

- الاختلالات الهيكلية في بلدان جنوب آسيا، حيث اعتمدت على التصنيع من أجل التصدير لتحقيق النمو، و معتمدو في ذلك على دخول الاستثمارات الأجنبية من الخارج أو الحصول على قروض خارجية مما أدى بتلك الإفراط في الاستثمار يقابله عدم الكشف عن احتياطات تلك البلدان من العملات الأجنبية؛
- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية نحو الخارج مما أدى إلى خفض الإنفاق العام وزيادة عجز الحساب الجاري و تفاقم المديونية للخارج.

ثانيا - أزمة الرهن العقاري

لقد عرف العالم في سنة 2007 أزمة عقارية هزت الولايات المتحدة الأمريكية و العالم و هي ما تعرف « subprime »، حيث تعني prime المقترض ذو

¹ Giles, chrir, les erreurs du lands monétaire international, problèmes économiques, décembre, N2937, 2007, p9.

الملاءة المالية و بدون مخاطرة يتجاوز صفه 620.

« subprime » هو نوع من القروض العقارية الأمريكية الممنوحة للمقترضين ذوي الملاءة المالية المشكوك فيها، و التي تكون غير معروفة من قبل الجهاز المصرفي، وفي غالب الأحيان لا تخضع المؤسسات المانعة للقروض من نوع « subprime » للقوانين البنكية التي تنظم هذه القروض، حيث يعتبر المقترض ذو مخاطرة كبيرة جدا و مشكوك فيها.¹

و تعتبر الجمعية الفيدرالية الوطنية للرهن العقاري المعروفة باسم « Fannie Mae » التي تأسست في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي من أهم المؤسسات الحكومية آنذاك التي تقوم بشراء قروض الرهن العقاري من المؤسسات المانحة لتلك القروض، حيث يتمثل الدور الأساسي لهذه المؤسسة فيما يلي:²

- شراء القروض العقارية التي تصدرها البنوك؛

- إصدار سندات مضمونة برهونات عقارية (Mortgage Backed Securities) « MBS » مقابل مجموعة من ديون الرهن الممنوحة من طرف البنوك.

كما تم إنشاء مؤسسة أخرى في سنة 1970 باسم « Freddie Mac » هدفها هو توزيع الرهون العقارية التقليدية في نفس الوقت الذي خوصصت فيه مؤسسة « Fannie Mae ».³

و وفرت مؤسسة « Freddie Mac » جوا من المنافسة على مؤسسة « Fannie Mae » وهو ما ساهم في جذب أموال ضخمة لقطاع الرهن العقاري، حيث كانتا هاتان المؤسساتان تقومان بشراء ديون البنوك ثم تحويلها إلى أوراق مالية مضمونة بأصول عقارية.⁴

و قد ازدهرت سوق العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية ازدهارا كبيرا قبل الأزمة خاصة و أن السوق المالية الأمريكية تحتل موقع القيادة لمؤشرات الأسواق المالية العالمية.⁵

¹ Montialoux Glaire et Zucnan Gabriel, dans l'œil du cyclone « la crise de l'immobilier américaine », Revue comprendre la finance contemporaine, N° 3, mars ; 2008, p 214.

² Beltas Abdelkader, la titrisation, édition légende, Alger, 2007, p44

³ Randall Doll, subprime : topographie d'une crise, Revue finance et d'économie, décembre, 2007, p16.

⁴ Aveline- Dubach Natacha, immobilier, l'ASIE, la bulle et la mondialisation, CNRS édition, paris, 2008, p 104.

⁵ Milton Friedman, capitalism and Freedom: Fortieth, Anniversary edition, publisher,

و بما أن الأوراق المالية مضمونة بأصول عقارية من قبل هيئة « Fannie Mae » الحاملة لتوقيع الحكومة الأمريكية، و هي تمنح المستثمر إحساسا بالثقة بأن الأقساط المستحقة الدفع على الرهن العقاري ستسوق في موعدها، و هي أقساط مضمونة الدفع حتى لو لم يقيم المدين بدفعها.

و بعد انفجار فقاعة أسهم شركات الانترنت و هبوط مؤشر ناسداك إلى مستويات قياسية والإفلاس المفاجئ لشركة "النرون" أكبر شركة تدقيق في أمريكا، و ضياع حقوق المساهمين فيها، و الانخفاض الحاد في أسواق المال الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو ما دفع بالعديد من المستثمرين إلى تجنب المخاطرة و اللجوء إلى التعامل في الأصول العقارية، و هو ما أدى إلى ارتفاع أسعارها و تشكل فقاعة عقارية ما بين عامي 2001 و 2005 من 30 تریون دولار عام 2001 إلى 70 تریون دولار عام 2005.¹

و قد توسع بشكل كبير في هذا النوع من الإقراض و إعطاء تسهيلات ائتمانية أكبر لاستحداث شريعة أوسع من المقرضين، حتى أن عدد كبيرا من المؤسسات حصرت نشاطها في إصدار هذه السندات و تسديدها، و قد حاول المقرضين دفع الأقساط المترتبة عليهم قبل بداية الأزمة.²

و تعود أسباب أزمة الرهن العقاري إلى:³

-ارتفاع حجم السيولة: و قد كانت نقطة البداية للأزمة و التي كانت نتيجة ارتفاع احتياط الصرف خلال السنوات الأخيرة في البنوك المركزية لدى الدول الناشئة و خاصة الصين؛

-انخفاض التضخم: فالارتفاع الكبير لحجم السيولة لم يرافقه ارتفاع التضخم بل العكس فانخفض التضخم من 12% إلى 5% خلال العشر السنوات السابقة للأزمة؛

-انخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل: و قد ساهمت هذه في زيادة حجم القروض؛

university of Chicago, 2002, p 20.

¹ **The Role of Derivatives in aerating the financial crisis**, Toby birch, managing Director Birch Assets limited, www.birchassets.com , paper was written to al balata croup in there conference in 6_7 Septembers, 2008, p25.

² Naturally low? **Sequential Monte carols tracking of US**, natural interest rate Lombardi and essgherri (ECB working), papers N° 794, august, 2007.

³ Braun berger Gerald, **la crise financière expliquée par nanan mickey**, revue problèmes économiques, N°2935, 21 novembre 2007, p226 .

اشتراط الربحية من طرف المساهمين: بعد تدهور المؤشرات البورصية ابتداء من سنة 2000 اضطر الوسطاء الماليين إلى البحث عن وسائل أخرى لإقناع زبائنهم و تحقيق ربحية أعلى في ظل المنافسة.

ثالثاً- الأزمة المالية العالمية 2008 وعلاقتها بمهنتي المحاسبة والمراجعة:

تعتبر الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 من أعنف الأزمات الحديثة، و عليه سنعرض هذه الأزمة و علاقتها بمهنتي المحاسبة و المراجعة.

1- الأزمة المالية العالمية 2008:

لقد أدى ظهور هذه الأزمة إلى حدوث أزمة سيولة بعد حدوث حالات إفلاس، و هذا ما أدى إلى أزمة ثقة بين المقرضين و المقترضين مما أدى إلى صعوبة الإقراض و من ثم ارتفاع تكلفته أكثر¹.

تعود نشأت الأزمة المالية العالمية التي عرفها العالم في بداية 2008 والتي مازالت تحدثها إلى يومنا هذا إلى أزمة القروض الإسكانية رديئة النوعية الممنوحة بالولايات المتحدة الأمريكية، و التي يطلق عليها اسم "القروض عالية المخاطرة" «Subprime».

كما سبق الإشارة إليه من قبل فقد شكل وضع مؤسستي «Fannie Mae» و «Freddie car» بالولايات المتحدة الأمريكية خطوة غير متوقعة في مسار أزمة الرهن العقاري، و التي هي أساس العاصفة المالية القائمة في مختلف أرجاء العالم، فقد كانت مهمتها هي تأسيس سيولة سوق القروض العقارية، حتى بدأ المقترضين محدودي الدخل يبدون عدم مقدرتهم على سداد ديونهم في فبراير 2007، و بدأت أول عمليات الإفلاس في المؤسسات المتخصصة، ثم في أوت من نفس السنة تدهورت البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة قائلها تدخل البنوك المركزية لدعم سوق السوق.

و خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى ديسمبر 2007 أعلنت العديد من البنوك عن انخفاض في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري، و في 7 سبتمبر 2008 يعلن وزير الخزانة الأمريكية وضع المؤسستين العملاقتين «Fannie Mae» و «Freddie car» تحت الوصاية من أجل إعادة هيكلة ماليتهما مع كفالة

¹ نبال محمود قصبة، تحليل الأزمات المالية الراهنة : الأسباب و التداعيات و العلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 546.

ديونهما حتى 200 مليار دولار، و في 16 سبتمبر 2008 البورصات العالمية توصل تدهورها و أسلوب التسليف يضعف في النظام المالي، و بعد تطغي الأزمة المالية على المنافسات العقارية.

لقد كانت لهذه الأزمة تداعيات على مختلف الاقتصاديات نتيجة الترابط بين الاقتصاد الأمريكي وباقي الاقتصاديات كون الولايات المتحدة الأمريكية القوة الاقتصادية الأكبر، فالأزمة المالية الراهنة هي أزمة سيولة في جوهرها، و قد سعت السلطات الأمريكية لمعالجة هذه الأزمة من خلال:

- تخفيض سعر الفائدة؛
- ضخ السيولة في البنوك؛
- شراء الأصول أو عمليات التأمين الجزئي أو الكلي؛
- ضمان الودائع بنسب محددة قانونا.

2. علاقة مهنتي المحاسبة و المراجعة بالأزمة العالمية 2008:

يسود الاعتقاد أن أسعار الأسهم مقياس للقيمة الحالية للشركة، و لكن يشير الواقع و الإفلاس المالي في المؤسسات أن إدارة الشركات تلجأ إلى الممارسات المحاسبية الخاطئة، و هو ما يطلق عليه "التقارير المالية الاحتياطية" أو "المحاسبة الابتكارية"، و تقوم إدارة الشركات باستخدام هذا الأسلوب لزيادة الأرباح أو إخفاء الخسائر أو رفع القيمة السوقية للسهم فيما أطلق عليه اسم "فقااعات الأسهم"، فالجودة المرتفعة للتقارير المالية ليست نتاج المعايير المحاسبية عالية الجودة و معايير مراجعة عالية الجودة ذات ضوابط رقابية قوية و ضوابط دقيقة لجودة مهنة المراجعة.

لا شك أن القوائم المالية تمثل الوسيلة الأساسية لمعلومات الأداء و المركز المالي و التدفقات المالية وكذا التغيرات في حقوق الملكية، و لقد عرفت المحاسبة في الآونة الأخيرة نوعا من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة بعض عمليات الفساد في الشركات الكبرى من خلال التلاعب في القوائم المالية.

و تهدف الإدارة من الممارسات المحاسبية الخاطئة إلى التلاعب في الدخل بهدف إيجاد انطباع خاطئ عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية، مثل إخفاء الأرباح أو انتهاك حقوق الدين...الخ.

و تعرف الممارسات المحاسبية الخاطئة على أنها: "تدخل متعمد من جانب الإدارة لإظهار القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بشكل معين يختلف عن الواقع

- بغرض توجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية لاتجاه معين".¹
- و يكون هذا التدخل من جانب الإدارة بعدة أساليب منها:
- عمليات حقيقية مثل التحكم في بعض الصفقات أو شروطها، و كذا عمليات محاسبية كاختيار سياسة محاسبية معينة أي استخدام المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية؛
 - عمليات وهمية وهي الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الغش و التزوير، حيث كلما كانت الطرق المحاسبية متعسفة كلما انخفضت جودة الدخل و أدت إلى ارتفاع تقدير المخاطر.
- وترجع دوافع الممارسات المحاسبية الخاطئة إلى:²
- **التوافق مع توقعات المحللين الماليين:** تقوم المؤسسات بعمل الممارسات المحاسبية الخاطئة من أجل الوصول إلى نتائج قريبة من التنبؤات المستهدفة.
 - **تفادي انتهاك اتفاقيات الدين و تحجيم التكاليف السياسية:** و يكون ذلك نتيجة شروط المقرضين، وفق قيود معينة التي عادة ما ترتبط بالأرقام المحاسبية، إضافة إلى أن المؤسسات هي محط أنظار الجهات المسؤولة، مما يستوجب منها المساهمة في الجوانب الاجتماعية.
 - **العمل على زيادة حوافز الإدارة:** خاصة عن ارتباط الحوافز بأرقام الربح المحاسبي.
 - **تخفيض مخاطر التقلب في الدخل:** لذلك تعمل الشركات على تحقيق سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح تقلل فيها المخاطر لرفع قيمة المؤسسة على المدى الطويل.
 - **تخفيض الضرائب:** بغرض تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة.
 - إخفاء مشاكل الإدارة: و محاولة تحميل الإدارة السابقة أكبر قدر من الخسارة في حالة تغييرها.

1 طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 105.

2 society nationale de comptabilité, "**guide d'audit et de commissionnait de comtes**", organisation et conseil en gestion, formation, p 502.

المحور الثاني: دور تطبيق الحوكمة على تقارير المراجعة في مواجهة الأزمة المالية العالمية

لقد أصبحت الحوكمة من المواضيع الهامة على كافة المؤسسات المالية الدولية نتيجة سلسلة من الأزمات المالية التي حدثت في الكثير من المؤسسات، فالاهتمام بها هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هذه السبلات وخاصة من جانب الفكر المحاسبي من خلال علاقتها بعملية المراجعة والشفافية والإفصاح.

أولاً- مفهوم تقارير المراجعة:

يعتبر التقرير خلاصة مهنة المراجعة، وذلك نتيجة لاحتوائه على رأي المراجع حول مدى عدالة القوائم المالية، و يرفق هذا التقرير مع التقرير المالي السنوي الذي يشمل القوائم المالي من ميزانية جدول حسابات النتائج، جدول التمويل وقائمة الدخل و الملاحق.¹

و يجب أن يحدد التقرير ما يلي:²

- يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛

- يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة لها ما لم يذكر عكس ذلك في تقرير المراجعة بعد الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية كافياً؛

- يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المراجع عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية، أو على رأيه من بعض العناصر التي أثرت على عدم إبداء الرأي. فتقرير المراجعة لا بد و أن يراعي العناصر التالية:

1- إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يبين تقرير مراجع الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويتطلب هذا المعيار التحقق ليس فقط من مدى قبول المبادئ المحاسبية ولكنه يتطلب

¹ محمد سمير الصبان، سليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 166.

² ألفين أرنيز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية للنشر، 2002، ص 61.

التحقق من مدى قبول الطرق التي تطبق لها تلك المبادئ.¹

و بما أن مراجع الحسابات سيقدم رأيه حول ما إذا تم إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية، فإنه يجب أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ البديلة التي يمكن استخدامها في عملية الفحص.

بعد قيام المراجع بمراجعة القوائم المالية وتقويم النتائج التي توصل إليها عن طريق الأدلة المتوفرة لديه، حيث يجب عليه إبداء رأيه حول ما إذا كانت المعلومات المالية تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها على أن يكون رأيه نتيجة شاملة.²

2- إبداء الرأي حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية خلال مختلف السنوات السابقة:

يقتضي هذا المعيار بأن يبين مراقب الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما قورنت بالفترات السابقة، و الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية ضروري لإجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي تعد في نهاية السنة المالية المختلفة، وعليه فإن هذا المعيار من معايير إعداد التقرير يضمن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة لثبات المبادئ المحاسبية المستخدمة.

3- احتواء القوائم المالية على كل الإيضاحات و البيانات:

و حسب هذا المعيار يجب أن يشير التقرير إلى مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية، و ما إذا كانت تظهر حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط، و الإفصاح المناسب في تقرير المراجعة عن أية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة العرض، و ذلك إذا ما كانت هذه المعلومات أغفلت وحذفت من صلب القوائم أو الملاحظات الملحقة بها بواسطة معديها، و من ثم فعندما يرى القارئ للقوائم المالية تقرير مراجعة غير متحفظ يعني وصول المراجع إلى قناعة بأنه لا حاجة إلى إفصاح أكثر لصدق وعدالة القوائم المالية.

¹ Hugues Angot, Christian Fischer, Baudouin Theunissen, **Audit comptable, Audit informatique**, de Boeck & Larcier, Bruxelles, 3ème édition, 2004, p 262.

² Olivier HERRBACH, **Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique**, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université Des Sciences Sociales – Toulouse I, 2000.

ثانيا- حوكمة تقارير المراجعة:

لقد ظهرت الحوكمة نتيجة ظهور سلسلة من الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من المؤسسات العالمية.

1- مفهوم الحوكمة:

مع اشتداد قوة العولمة ودخول العديد من الدول في تكتلات منها الاتحاد الأوروبي، قامت الدول الإفريقية بتبني قواعد الحوكمة في المؤسسات من أجل إدارتها حيث يجب أن يكون للمؤسسات الحق في الفصل بين سلطات رئيسي المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي.¹

و تعرف أيضا وفقا لـ (IIA) (معهد التدقيق الداخلية): "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات من أجل المحافظة على أصول المؤسسة".²

إن الحوكمة هي عبارة عن النظام الذي يوجه ويراقب الشركات.³
يعود ظهور الحوكمة إلى ما يلي:

1.1 نظرية الوكالة:

تقوم علاقات الوكالة عندما يقوم شخص يدعى الموكل باستخدام شخص آخر يدعى الوكيل للقيام بأعمال معينة نيابة عنه.⁴

وعليه تستلزم علاقات الوكالة وجود نظام للحوافز والدافعية وقد ظهرت علاقات الوكالة كرد فعل لكبر حجم المؤسسات، وفصل الملكية عن التسيير، وقد ظهرت الحوكمة بعد تعارض في المصالح بين الإدارة وأصحاب المصالح في المؤسسة من مساهمين ومستثمرين.

¹ Le parent et M. Orange, « le gouvernement l'Entreprise sans l'économie anglo- jais cennes », paris, les cahiers français, N° 277, p 21.

² The Institute of Internal Auditors, The lessons that lie Beneath, tone at the top u s a, February 2002, p 3.

³ Hélène ploisc, convenance d'entreprise pour tous, dirigeant, administrateurs, et investisseurs, collection H E C, palis, 2006, p 09.

⁴ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية (جمع، نشر وتوزيع)، مصر، 1998، ص30.

2.1 الفضائح المالية:

لقد أدت الانهيارات المالية والفضائح بالمؤسسات العملاقة كشركة Enron (للطاقة) إلى كشف أن السبب لا يعود إلى معايير المحاسبة وإنما إلى سلوكيات معديها، وبالتالي أصبح الاهتمام بقواعد الحوكمة ضرورة وحتمية حتى يمكن تفادي مثل تلك الأزمات والانهيارات مستقبلا.

2 حوكمة تقارير المراجعة كأسلوب للتقليل من فجوة التوقعات:

تعتبر فجوة التوقعات عن عدم رضا المجتمع المالي* عن عمل المراجع وشكهم في نزاهة ومصداقية التقارير مراجعة المعدة من طرفه، حيث أصبح اهتمام المراجع بآليات الحوكمة من الأساليب المساعدة على تحسين جودة تقارير المراجعة و تحقيق الثقة في عمل المراجع، كما يجب على المراجع تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها دوليا حساب من خلال التأثير على جودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المراد مراجعة حساباتها.

فحوكمة تقارير المراجعة تساعد على تحديد مدى الإفصاح المالي والشفافية في التقارير المحاسبة لمعرفة الوضع المالي و إظهار أن القوائم والبيانات المالية تمثل بعدالة المركز المالي و أداء المؤسسة بالنسبة لجميع النواحي المالية. فحوكمة الشركات تظهر بأن المراجع الخارجي و رغم أنه متعاقد فقط مع المؤسسة محل المراجعة فإنهم مسؤولين و قابلين للمسائلة من طرف المساهمين، و هم أيضا مسؤولين أمام المؤسسة لممارسة العناية المهنية عند قيامهم بعملية المراجعة.

3- مساهمة المراجعة في مواجهة الأزمات المالية العالمية.

و يمكن للمراجعة أن تساهم في مواجهة الأزمة المالية العالمية من خلال:
- الالتزام بمعايير المراجعة عالية الجودة، فمعايير المراجعة الفعالة يجب أن تساهم في الممارسات الرقابية من خلال الشفافية والإفصاح الكافي في القوائم المالية؛

- إدراج المراجعة كأنها مهنة لمواجهة الأزمة المالية العالمية؛
- تفعيل دور الجهات الإشرافية و الرقابية، وذلك من خلال تطوير قواعد القيد و التداول و نشر المعلومات و فحصها؛

* المجتمع المالي: المساهمون، المستثمرون...الخ.

- السلوك الأخلاقي للمحاسبين و المراجعين و الإدارة، و تفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة ومواجهة الأزمات؛
- وجود لجنة مراجعة فعالة مع وجود رقابة داخلية تتمتع بالاستقلالية والاحترافية، إضافة لوجود رقابة فعالة من الجهات المسؤولة؛
- وجود قنوات اتصال بين كل من لجنة المراجعة و كل من إدارة الرقابة الداخلية و مراقب الحسابات والجهات الحكومية الإشرافية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن الأزمات المالية العالمية كظاهرة اقتصادية لها أسبابها و مبرراتها منها ما هو متعلق بمهنة المراجعة و منها ما هو متعلق بالاقتصاد الكلي (سعر الفائدة)، و مثل جميع الظواهر الاقتصادية يمكن مواجهتها عن طريق حوكمة تقارير المراجعة بالاعتماد على أساليب الرقابة الفعالة للقوائم و السجلات المالية، و كذلك عن طريق مراجعة مدى الإفصاح المالي والشفافية في تلك القوائم.

النتائج:

- توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها في العناصر التالية:
- الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي عرفها العالم لم تكن بسبب المراجعين بل بسبب خلل في النظام الرأسمالي الحديث، و مع ذلك فالمراجعون لهم مسؤوليتهم أيضا حول ما حدث فهم لم يسارعوا إلى الإبلاغ أو أنهم لم يكونوا مؤهلين مهنيين لمراقبة ما يحدث بشكل مهني سليم؛
- إن الانهيار المالي العالمي كان نتيجة لكم من المعلومات المغلوطة (مخاطر المعلومات) و التي أظهرتها ميزانيات المؤسسات العملاقة و التي على أساسها بنيت القرارات الاستثمارية الخاطئة؛
- هناك علاقة مصالح بين شركات المراجعة و المؤسسات التي يقومون بمراجعتها كون تلك الشركات تحصل على مبالغ طائلة نظير قيامهم بعملية المراجعة مما يعيق الاستقلال الذهني للمراجع وعلى حياديته، و هذا ما خلق فجوة بين المراجع و المجتمع المالي؛
- تضيق فجوة المراجعة يتم عن طريق تطبيق حوكمة تقارير المراجعة من أجل جلب ثقة المجتمع المالي، وهذا عن طريق مراجعة مدى الالتزام بالإفصاح المالي و الشفافية في القوائم المالية المعدة من طرف المحاسب حتى يؤثر على

صحة قرارات المستثمرين و المساهمين؛

- حوكمة تقارير المراجعة تظهر مدى الالتزام بالشفافية و الإفصاح الكافي في القوائم المالية، و بالتالي العمل على جلب ثقة المساهمين و المستثمرين.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 1- ألفين أرنيز، جيمس لوبك ، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة محمد عبد القادر الديسي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية للنشر، 2002.
- 2- ثريا الحزرجي، الأزمة المالية العالمية الراهنة و أثارها على في الاقتصاديات العربية: التحديات و سبل المواجهة، المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء، الأردن، 28-29 أفريل 2009.
- 3- رمزي محمود، الأزمة المالية .. و الفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
- 4- عبد العزيز عجايمة، محمد إسماعيل محمود، التطور الاقتصادي في أوروبا و العالم العربي، الدار الجامعية، لبنان.
- 5- طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر: أفراد - إدارات - شركات - بنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 6- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، الدار الجامعية (جمع، نشر و توزيع)، مصر، 1998.
- 7- مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية: البورصة و مشكلاتها في عالم النقد و المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 2000.
- 8- محمد سمير الصبان، سليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية و العملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 9- نبال محمود قصبة، تحليل الأزمات المالية الراهنة : الأسباب و التداعيات و العلاج، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 10- Aveline- Dubach Natacha, immobilier, l'ASIE, la bulle et la mondialisation, CNRS édition, paris, 2008.
- 11- Beltas Abdelkader, la titrisation, édition légende, Alger, 2007
- 12- Braun berger Gerald, la crise financière expliquée par nanan mickey, revue problèmes économiques, N°2935, 21 novembre 2007.
- 13- Giles, chrir, les erreurs du lands monétaire international, problèmes économiques, décembre, N2937, 2007.
- 14- Hélène ploisc, convenance d'entreprise pour tous, dirigeant, administrateurs, et investisseurs, collection H E C, palis, 2006.
- 15- Hugues Angot, Christian Fischer, Baudouin Theunissen, Audit comptable, Audit informatique, de Boeck & Larcier, Bruxelles, 3^{ème} édition, 2004
- 16- Jean pierre fau gire, le système financier et monétaire international (crise et mutation), Nathan, 5^{ème} édition, paris, 2000.
- 17- Montialoux Glaire et Zucnan Gabriel, dans l'œil du cyclone « la crise de l'immobilier américaine », Revue comprendre la finance contemporaine, N° 3, mars ; 2008.
- 18- Milton Friedman, capitalism and Freedom: Fortieth, Anniversary edition, publisher, university of Chicago, 2002.

-
-
- 19- Olivier HERRBACH, **Le comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier : une approche par le contrat psychologique**, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université Des Sciences Sociales – Toulouse I, 2000.
 - 20- Le parent et M. Orange, « **le gouvernement l'Enterprise sans l'économie anglo-jascennes** », paris, les cahiers français, N° 277.
 - 21- society nationale de comptabilité, **"guide d'audit et de commissionnait de comtes"**, organisation et conseil en gestion, formation.
 - 22- Randall Doll, **subprime : topographie d'une crise**, Revue finance et d'développent, décembre, 2007.
 - 23- **The Role of Derivatives in aerating the financial crisis**, Toby birch, managing Director Birch Assets limited, www.birchassets.com , paper was written to al balata croup in there conference in 6_7 Septembers, 2008.
 - 24- Naturally low? **Sequential Monte carols tracking of US**, natural interest rate Lombardi and essgherri (ECB working), papers N° 794, august
 - 25- The Institute of Internal Auditors, **The lessons that lie Beneath**, tone at the top u s a, February 2002.

